

كان التفاؤل الذي يواجه به رشيد كرامي اشتداد النكبة الشعبية عليه باعثاً للحيرة لدى بعض المتصلين به. ولكن هذا التفاؤل كانت له مبرراته التي لا تخفى على الذين يعرفون الدور الذي يقوم به كرامي في خدمة النظام.

كيف وهدت حكومة كرامى صفوف قوى النظام؟

الوزارة بدون شروط ، الا هو فانه يريد شروطه قبل الوزارة . بل انه كان يريد تعهدا خطيا من كرامي بقبول هذه الشروط . تعهد - يخلو من " ولعمرى " . . . وانما ، و " توضيح الصورة " . ولكن كرامي لم يقل ان يكتب التعهد لاسباب عديدة ياتي من بينها ان احدا لم يخوله في اي وقت من الاوقات ان يحكم . فكيف يقبل شروطا يعلم تمام العلم انه غير قادر على تنفيذها . بل كيف يتعهد بتنفيذ شروط يعلم ان تنفيذها يخلل بعض المراكز التي يقوم عليها النظام في لبنان . تلك المراكز التي تعب ارباب النظام في بنائها زمنا طويلا .؟

لكي يحل هذه المشكلة لجا كرامي السي
وضع الاستاذ جنيلاط امام الامر الواقع .
اسند اليه وزارة الداخلية ، والى احد
اعضاء حزبه ، الاستاذ الخطيب ، وزارة
الموارد المائية والكهربائية . وقد يقبل
الاستاذ جنيلاط « الامر الواقع » ايمانا
منه ، بان ثقله داخل الحكومة وخارجها
كفيل بتعطيل المخططات المشبوهة ، او على
الاقل بتعطيل جزء منها . كذلك قد يقبل
الامر الواقع اعتقادا منه ان بحساسيه
وحيويته ، فادر على وضع شروطه الخمسة
موضع التنفيذ في احدى اكثر الوزارات
نفه وحساسيه ، اي وزارة الداخلية .
ولكن للاستاذ جنيلاط مع الدولة تجارب
كثيرة . ياتي اليها حاملا معه مشاريع
اصلاحية عديدة ، يباشر بتطبيقها
باصرار ، ويلاحقها بحزم ، ولكنها تضيق
في زوايا وصرايب الاجهزة البيروقراطية،
تمنعها الاجراءات الروتينية ، فلا يبقى
منها الا اقرارات باردة لا حياة فيها . هذا
اذا ما سمح النظام بتقريرها في الاساس .
والا فان حزم الاستاذ جنيلاط في الدفاع
عن شروطه ، يقابله حزم اشد في الدفاع
عن مقومات الوضع الراهن . حزم يحركه
في الاساس عجز كامل عن التفاعل مع اية
قضية شعبية ، افراط في الانانية ، ارتقاء
كامل في احضان الامبريالية الغالبية وولاء
مطلق لكل ما هو رجعي - متخلف ، علن ،
انتهزامي . فهل يستطيع الاستاذ جنيلاط مع
الاستاذ خطيب ان يتغلبا على هذه
الامراض كلها في وزارة من هذا النوع ؟



« الوطنية » الذي اصر على البقاء خارج الحكومة وعلى معارضة اتفاق القاهرة جهارا . والحقيقة ان اده لا يشكل استثناء بالمعنى الحقيقي ، بل انه على العكس يؤكد ان التركيبات السياسية التي يعدها النظام انما تهدف الى خلق الواجهات التي تخدم مخطط ضرب العمل الغدائي ان لم يكن اليوم فقد . ان ابقاء اده في الخارج يسمح له ان يقوم ، نيابة عن النظام القائم كله ، بقيادة الحملة السميكة ضد العمل الغدائي . وما لا يستطيع ان يقوله المنهجيون او الاحرار او الكتابيون لانهم في الحكم ، يستطيع ان يقوله اده بحرية لانه في المعارضة - فهو اده هو ان يخلق الاجواء الملائمة لقوى النظام « المسؤولة » لكي تقوم بفن الممارك ضد العمل الغدائي . وهكذا يكون توزيع الانوار على اكمل وجه . اده يهاجم العمل الوطني والغدائي لحساب الحكم القائم ؛ والحكم القائم يقيم العمل الوطني والغدائي لحساب اده ؛ ويكون على الجماهير ان تقبل بهذا الامر للملا يتفق الجناح « المنظر » في النظام على الجناح « العنسد » ، فتتهدد « الوحدة الوطنية » وتنفطر المسحة ! .

الاستثناء الآخر هو الاستاذ جنيلاط . فلقد كان الاستاذ جنيلاط متشددا « متصليا » في شروطه الخمسة حتى رماه كرامسي « بالنصعيد والتعجيز » . الكل يريدون

فكرامي يعتبر اشتداد السخط عليه ،
والتحرك الجماهيري الواسع في طرابلس
وفي غير طرابلس ، يعتبر هذا « تزكية » له
على قوى النظام القائم ، تدفع بها الى
التمسك به والحفاظ عليه وتذليل كافة
المعوقات التي تقف في وجهه . فإخسر
ما تسمح به هذه القوى ان ينهار فكرامي
لانه كان واجهة البطش بالعلل القذافي
والوطني . وهكذا ، في الوقت الذي كانت
فيه الحملات الشعبية تشتد عليه ، كان
كرامي يقترب في الواقع اكثر فأكثر من
حل ازمته على صعيد الحكم . وفي الوقت
الذي كانت فيه ابواب طرابلس موصدة
في وجهه ، كانت قوى النظام بدءا بالنهجيين
مرورا بالكثائبين والاحرار وانتهاء
« بحلفاء » هذا النظام الدوليين المتطلين
بشكل خاص بسفير اميركا دوايت بورتر ،
يفتحون لكرامي ابواب العودة الى
السراي .

وهكذا استطاع كرامي ان يؤلف « الستة عشرية » بعد مخاض عسير دام سبعة اشهر تقريبا . فما هو معنى هذا الحدث ؟ وكيف يؤثر على القضية الرئيسية التي تناضل من اجلها الجماهير في لبنان، اي قضية حماية العمل المدني ؟

ان رفع «الحرم» عن الموظفين الاحرار، اضافة الى ائصال الكتائب وممثلي الوسط والنهج في الحكومة يعني ان النظام يسعى سعيا حثيثا الى توحيد قواه ولم اشتاته، لكي يكون اقدر على مواجهة الخطر الذي يتهدهه كل يوم ، والمتمثل بنمو قرارات تحالف المدائنين والوطنيين في لبنان . فمن خلال تجربة تشرين الاول تاكد للنظام القائم انه لا يجوز مواجهة هذا « العدو » بفوى غير منسقة تنسيقا كاملا ، وانه لا يجوز ان يترك لقوى المقاومة الفلسطينية ان تقلد من الصراع داخل اجنحة النظام القائم ، وبالتالي فان ائصال كافة اجنحة النظام في الحكومات الكرامية امر ضروري لكي يواجه العضلات الكبرى التي تهدد بانهاره .

ان هذا الفهم لتشكيل الحكومة الكرامية
يكاد يكون صحيحا كلية لسبب بعض
الاستثناءات التي تشير الى ثغرات فيه.
الاستثناء الاول هو ريمون اده وكنتلت

مع اشتداد
 المظلمات
 التفتيح
 عليه
 كانت
 كراوية
 بفتحة
 أكثر فالتز
 من
 حل أزمنة
 عامي
 صعيد
 الحاكم